



برنامج الشراكة المجتمعية



من الموضوعات الملحة والهامة التي اخذت بها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في نهجها الجديد وبما يتوافق ومتطلبات التحولات والتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، والاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للعام 2030م العمل بمنهج الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ان الشراكة المجتمعية تستلزم وضع روية والية تقوم على قواعد من الفهم المشترك بين كافة القطاعات وبما يؤدي الى تحقيق التأثير الايجابي وهي عملية تستند الى مرجعيات تشريعية وقانونية ويتم العمل بها وفق ضوابط تنظم العلاقة بين هذه الاطراف في تسيير الانشطة والبرامج والخطط.

مجالات الشراكة المجتمعية:

- البرامج والمشاريع الرعاية والتاهيلية والتدريبية المعنية بشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة والمسنين والاطفال والتسول.
- البرامج والمشاريع التنموية المختصة بشؤون تنمية المجتمع والارتقاء بمستوى افراده بما في ذلك برامج الاسر المنتجة.
- ادارة المراكز التنموية والرعاية والتاهيلية.
- برامج الاسرة والارشاد والتوجيه الاسري والتوعية المجتمعية.
- الانشطة التي تتوافق مع سياسات الوزارة في الشراكة المجتمعية.

لماذا لجنة الشراكة المجتمعية

1. لارساء وتعزيز التوجه الجديد للوزارة الداعي الى التفاعل والتواصل بين القطاعات الحكومية والاهلية والخاصة في احداث العملية التنموية الشاملة وبما يعمق من الثقة المتبادلة بين هذه القطاعات.
2. لبلورة مفهوم الشراكة المجتمعية ونشره والتعريف به كمنهج جديد.
3. لاجاد بيئة تفاعلية مستندة الى الاطر القانونية والتشريعية تعزيزاً لمنهج الشراكة المجتمعية.
4. لاعطاء منظمات المجتمع المدني الاهلية والخاصة لتكون بالقرب من شرايح المجتمع وان لديها تقديم المبادرات والخدمات المختلفة.
5. لتوسيع قاعدة تعددية الجهات العاملة في نطاق المجتمع دون الركون الى قاعدة الاحادية في العمل المجتمعي، بما يؤدي الى سيادة علاقة شراكة فعلية قائمة على الشفافية والاحترام المتبادل.

الجهات المعنية بالشراكة

تتم الشراكة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وكل من:

1. الجمعيات الاهلية: وفق اختصاصات واهداف عمل الجمعيات وعلى سبيل المثال لا الحصر تتم الشراكة في مجال الاعاقة مع الجمعيات العاملة في هذا المجال ويسري الحال على الجمعيات الاخرى وفق اختصاصها.
2. القطاع الخاص: ويتم التعاقد معه وفق السجل التجاري الذي يجيز لهذه المؤسسات العمل في مجالات العمل الاجتماعي.
3. المؤسسات الدولية ذات الخبرة في مجالات العمل الاجتماعي.



مرجعية الشراكة المجتمعية

تعتبر لجنة الشراكة المجتمعية التي يصدر بشأنها قرار من وزير العمل والتنمية الاجتماعية، المرجعية الفنية والقانونية، وتمارس مهامها وترتبط اللجنة بعلاقات مع الادارة العليا والقطاعات المختلفة بالوزارة.

مهام لجنة الشراكة المجتمعية:

1. اعداد سياسة الشراكة المجتمعية.
2. دراسة الخطط والبرامج والطلبات المتعلقة بالشراكة مع تحديد اليات ومتابعة تنفيذها والرقابة على مستوى الاداء وتقييمه.
3. مراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الوزارة مع اطراف الشراكة والتحقق من مستوى الانجاز.
4. التواصل مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والعمل على ارساء قواعد شراكة حقيقية مع هذه الاطراف.
5. تقديم المقترحات والتيسيرات والاراء الكفيلة بتطوير مستوى اداء الشراكة وتقييمه.
6. رفع التقارير الى اللجنة العليا بالوزارة ومناقشتها وتنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عنها بشأن الشراكة المجتمعية.
7. اعداد دليل استرشادي حول الاجراءات الادارية والمالية والفنية والقانونية للتعاقدات مع الشركاء.
8. اقتراح الدراسات واعداد التقارير الداعمة للقدرات الواردة في مجال الشراكة المجتمعية.
9. المحافظة على المال العام وتقييم صرفه بما يكون له عائد ايجابي على الافراد والاسر.

تعريف مجالات الشراكة المجتمعية:

- البرامج والمشاريع الرعاية والتاهيلية والتدريبية المعنية بشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة والمسنين والاطفال والتسول.
- البرامج والمشاريع التنموية المختصة بشؤون تنمية المجتمع والارتقاء بمستوى افراده بما في ذلك برامج الاسر المنتجة.
- ادارة المراكز التنموية والرعاية والتاهيلية.
- برامج الاسرة والارشاد والتوجيه الاسري والتوعية المجتمعية.
- الانشطة التي تتوافق مع سياسات الوزارة في الشراكة المجتمعية.
- تقوم الادارة المعنية باعداد الشروط المرجعية للمشروع المعنى بالشراكة ويتم اعتمادها من ادارة الموارد المالية والبشرية.
- تقوم لجنة المناقصات بالاعلان عن مشاريعها وبرامجها التي ترغب الشراكة بشأنها بالاعلان في الصحف المحلية للمناقصة العامة او دعوة الشركات والمؤسسات عند الدخول في المناقصة المحدودة.
- تتقدم الجهات وفق دعوة الاعلان بعطاءاتها بشأن المناقصات المعروضة.
- تقوم لجنة المناقصات بدراسة التقييم المالي والفني للعطاءات المقدمة لبرامج الشراكة والخصخصة والاجتماع بلجنة الشراكة للنقاش حول رفع تقاريرها الى سعادة الوزير لاقرارها.
- يتم التعاقد بين قطاعات الوزارة وفق اختصاصات كل قطاع مع المؤسسات والجمعيات التي يتم الموافقة على الشراكة معها من خلال ادارة المورد المالية بعد اعتمادها من رئيس لجنة المناقصات.
- يتم التنسيق بين ادارة الاتصال ولجنة الشراكة لتولي مسؤولية الاعلان عن المشاريع والبرامج.
- تقوم الشؤون القانونية بانهاء اجراءات التعاقد ويتم اعتمادها من الادارة العليا.
- تقوم الشؤون القانونية بالوزارة بتوفير اعتماد العقود النهائية.
- القطاع المعنى بالمناقصات بالوزارة هو الذي يوقع العقد.























Copyrights Ministry of Labour & Social Development. All rights reserved.

Optimized for IE 7+, Firefox , Safari and Opera

Best view in screen resolution 1024 by 768 pixels

Source URL: <http://www.mlsd.gov.bh/en/node/1558>